الإفتتاحية

يتميز مطلع القرن الحادي و العشرين بجملة من المخاطر والتحديات التي ينبغي أن تتصدى لها بلدان العالم . فالتحولات الحضارية الكبرى العلمية و الثقافية شأنها شأن معارك الحرب فيها الخاسر و الرابح في العادة . و الواقع يسجل لنا اختفاء جماعات و أمم كانت أقل استعداداً للاستجابة لمتغيرات دورات التاريخ في العلوم و الثقافة و التقانة .

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا نحن دول ما يسمى بالعالم الثالث هو قدرتنا على الصمود وسط التنافس الشديد على امتلاك المعرفة و الثقافة حيث بات من المستحيل لنا البقاء منغلقين على ذاتنا تجاه ما يحدث في العالم وهذا يتطلب منا عدم التركيز فقط على التحديد الشكلي للتعليم و نغفل عما يجري من حولنا من تغيرات حضارية شاملة بل ينبغي البحث الجدي حول حاجتنا للتعليم المنتج الذي يحقق لنا ذاتنا و متطلباتنا مع مطلع هذا القرن . .

إننا نعيش اليوم في عالم يمثل التغير السريع إحدى سماته الأساسية ومن خصائصه الوتيرة العالية في التغير دون انقطاع بما يمس كل مناحي الحياة وجميع الانشطة والمجالات منها التعليم العالي الذي شهد نموا وتطورا كبيرين في العالم بكامله خاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي وبدايات هذا القرن .

فالتعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم هو مؤشر يقاس عليه مستوى النهضة العلمية والثقافية والاجتماعية التي بلغها أي مجتمع . ومن هنا اقتضت الضرورة تكثيف الجهود من أجل إقامة جامعات واستحداث تخصصات على المستوى الرسمي والشعبي لمواجهة زيادة الطلب على التعليم العالي وبرزت حاجة ملحة إلى تلبية حاجات الراغبين للالتحاق به وبذلك تسابقت الأمم المتحضرة لتشجيع التعليم العالي ومنحه العناية المادية والمعنوية هذا اضافة إلى الاهتمام الذي توليه المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال

التربية والثقافة والعلوم .

لقد بادرت الدول المتقدمة إلى تنمية مواردها البشرية وذلك من خلال إتباع سياسات تعليمية تعطي الاهتمام اللازم لمجالات التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره قطاعاً يخدم الاختيارات الاستراتيجية لهذه الدول في كسب المعرفة وتطورها من أجل تحقيق الرفاهية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة . وقد كان طبيعياً أن يزداد هذا الاهتمام مع مطلع الألفية الثالثة التي تتسم بسرعة وثيرة التطور التكنولوجي وظهور أنماط جديدة من تحصيل المعرفة المتجددة عبر التوسع في شبكات التواصل التي تخترق حدود الدول والأنظمة التعليمية ، وقد كان من نتاج هذا التوسع والتطور التي اتسمت بها فترة الألفية هذه ظهور مصطلحات جديدة مثل (**التعليم بلا حدود**) و (**التعليم عبر الوطن**) و (**التعليم ما وراء الحدود**) و (**التعليم عن بعد**) ...الخ .

وبالمناسبة كنا دعونا في افتتاحية العدد الخامس إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي في بلادنا وتنظيم مؤسساته باعتباره سفينة النجاة في هذا العصر بحكم انه المدخل الفعال لتحقيق التنمية الانسانية المستدامة ولهذا جاء استحداث أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي استجابة لما دعت إليه نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي ولهذا نود أن ننبه إلى ضرورة أن تكون الجامعات ببلادنا منتجة . فالوظائف التي عرفت بها جامعاتنا كما في غيرها من الجامعات العربية هي تكوين وإعداد وتخريج عناصر مؤهلة وفاعلة في جميع التخصصات الإنسانية والتطبيقية .

وقد كان إلى وقت قريب كل الخرجين من الجامعات يجدون بسهولة وظائف بمؤسسات المجتمع واليوم نحن أمام عالم يزداد انفتاحا ويطغى على تطوراته تراجع الدور المناط بالدولة الوطنية وتزداد أهمية الابعاد الإنسانية البيئية في معايير التنافسية في مجال تبادل السلع والخدمات وفي حركة الجامعات الأهلية ((**القطاع الثالث**)) وهناك أيضا ثورة ثقافية رقمية شاركت الجامعات في بلورتها وتأثرت بها هياكلها الجامعية وقواعد

المعلومات وأساليب البحث العلمي . وترتيباً على هذا فإن العصر يتطلب فهماً جديداً لدور المعلومات والمعرفة من أجل التقدم والإنتاج .

وبهذا أصبحت هناك ثقافة جديدة في هذا العصر ثقافة تقوم على أن البقاء للإصلاح والأمن والإسراع والأكثر علما. ثقافة تلاشت فيها المسافات والزمن نتيجة للثورة العارمة في الاتصالات لذلك يجب أن نوظف كل ذلك من أجل الرقي بأساليب التعليم وأدواته ومؤسساته حتى يكون ذا قوة تنافسية في العالم .

إن من أولويات المهام الملقاة على عاتق أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي هو وضع إستراتيجية فعالة لتكون دليلا ومرشدا للجامعات الليبية بما يؤدي إلى تطوير وتفعيل منظومة التعليم العالي . هذا بالإضافة إلى تحديث الإدارة التعليمية ووضع ذلك على سلم الاولويات فالجامعات بوظائفها الجديدة يجب أن تدار بعقلية جديدة تتفهم أهمية التعليم العالي ومعالجة اشكالياته بطريقة علمية وعملية .

فالجامعات التي تضم كافة مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في بلادنا يجب أن تتحول إلى جهات استشارية وبيوت خبرة حقيقية وورش عمل تدريبية وتطبيقية دائمة وهذا لا يتأتى إلا بوجود إدارات واعية بأهمية المهام الجديدة للتعليم العالي في بلادنا .

كما أن مد العون إلى حركة النشر والتأليف تعتبر من المهام الأساسية للمراكز العلمية التي يجب أن تتحول إلى مراكز إشعاع للثقافة العلمية من أجل تطوير الحياة الثقافية والعلمية في بلادنا وبما يسمح بتطوير المعرفة وإنتاجها ونشرها لتحريك الوعي الاجتماعي بخطوات واعية نحو التنمية الشاملة وعلى رأسها التنمية العلمية والثقافية والتربوية .

والنقابة العامة للأعضاء هيئة التدريس الجامعي وهي تعي الدور المناط بها من أجل تفعيل العملية التعليمية ومنظومتها بما يواكب الثورة العلمية ومتطلباتها الحياتية فإنها تدعو من خلال مجلة الجامعي إلى ضرورة مساهمة كل الأساتذة بطرح الرؤى العلمية والعملية التي من شأنها خدمة هذا الهدف العلمي النبيل وتفعيل دورهم من خلال

جامعاتهم ومراكزهم العلمية والبحثية لبلورة رؤية تعليمية جماهيرية جديدة تواكب العصر وتستجيب إلى وتيرة التغيير المتسارع في التعليم شكلاً ومضموناً .

ومجلة الجامعي إذ تطرح هذه الدعوة فإنها تفتح صفحاتها أمام كل أعضاء هيئة التدريس الجامعي وكل المهتمين والمتخصصين والخبراء لتخطيط العملية التعليمية وخلق آليات تنفيذية لتجسيدها واقعياً من أجل التواصل مع أعضاء هيئة التدريس من جهة وتحقيق الأهداف المنشودة للرقي بالعملية التعليمية في بلادنا من جهة أخرى..

وهي بهذا تحي كل اعضاء هيئة التدريس الذين يتواصلون معها باسهاماتهم العلمية من داخل جامعات الجماهيرية العظمى والجامعات العربية في تونس والجزائر ومصر .. وغيرها من الاقطار العربية الذين اسهموا في العديد من اعداد المجلة وهو ما يشكل حافزاً لنا نحو المزيد من التألق والابداع ودليلاً على أهمية هذه المطبوعة وانتشارها .

د.بشير أحمد سعيد

رئيس التحرير و المشرف العام